المملكة المغربية
وزارة الداخلية
ولاية جهة الدار البيضاء-
سطات
عمالة الدار البيضاء
جماعة الدار البيضاء
عماعة مقاطعات مولاي
رشيد
مقاطعة سيدي عثمان

تأهيل الأسواق الجماعية
إرادة حقيقية للإدارة المحلية

نجاز مصلحة تدبير الأسواق الجماعية

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
ولاية جهة الدار البيضاء سطات
عمالة الدار البيضاء
جماعة الدار البيضاء
مقاطعة سيدي عثمان
قسم الشؤون الاقتصادية و المالية
مصلحة تدبير الأسواق الجماعية

الأسواق الجماعية بمقاطعة سيدي عثمان بين اكراهات الإشكاليات البنيوية و غياب الحلول البديلة

تتوفر مقاطعة سيدي عثمان على 9 تسعة أسواق جماعية منها 7 سبعة مهيكلة و هي :
قسارية مولاي العربي العلوي و تضم 537 رواقا ، و سوق السلامة 1 و يضم : 77 دكانا و سوق سيدي عثمان البلدية و يضم 75 دكانا ومجمع التجارة و الصناعة التقليدية بدرب البلدية يضم 45 محلا ، و المركز التجاري سيدي عثمان يضم 49 دكانا و سوق للامريم المجاور للملحقة الإدارية للامريم و يضم 58 محلا و سوق حي للامريم 5 و يضم 20 محلا تجاريا .
و سوقان غير مهيكلان و هما سوق : القريعة سيدي عثمان و يضم 475 دكان خشبي و جلسة و سوق اشطيبة للخضر و يضم 416 جلسة .
إضافة إلى 4 أربعة أسواق بحي للامريم كانت في السابق تابعة للشركة العقارية الفرنسية المغربية ، و تجمعات لمحلات تجارية بحي سيدي عثمان هذه المحلات تظل وضعيتها القانونية و الإدارية معلقة .
و هذه الأسواق برمتها تعيش وضعية كارثية تتأرجح بين المتهالكة و المتلاشية و بين الآيلة للسقوط لدا يتوجب على مجلس المدينة اتخاذ التدابير اللازمة في أسرع الأوقات وقبل فوات الأوان .
و إليكم تقريرا مفصلا لوضعية الأسواق الجماعية بمقاطعة سيدي عثمان :

إن المتجول في الأسواق الجماعية التابعة لمقاطعة سيدي عثمان يخرج باستنتاج واحد ووحيد هو أن هذه المرافق لم تعد تتوفر على الحد الأدنى من الشروط البنيوية و الجمالية التي تجعل منها مكانا يقصده الزبناء بسبب الوضعية الكارثية التي أصبحت عليها دكاكين و محيط هذه الأسواق من تلاشي و تدهور بنيتها و مرافقها بسبب إهمال جماعة الدار البيضاء لها بحيث أنها لم تستفد من الفصل المخصص لترميم الممتلكات الجماعية بميزانية الجماعة منذ إقرار العمل بنظام وحدة المدينة سنة : **2003** ، هذا الإهمال جعل هذه المرافق تتلاشى و تندثر يوما عن يوم في غياب عدم القيام بالصيانة المطلوبة. ومن أجل رصد هذه المشاكل وغيرها .

تشخيص قانوني و هيكلي لوضعية الأسواق الجماعية :

أ – إشكالات قانونية :

- القوانين التنظيمية المؤطرة قديمة و غير متوفرة .
- غياب إطار منظم للمهن و محدد لمعايير الأنشطة الممارسة في السوق .
- غياب سياسات عمومية لدعم و تطوير الأسواق الجماعية .

ب – إشكالات بنيوية :

نظرا لكون أن أغلب الأسواق مشيدة منذ الخمسينات و السبعينات هذا يؤكد على أن بنياتها تلاشت أو في طور التلاشي خاصة في غياب أبسط وسائل الصيانة و يمكن إيجاز هذه الاختلالات في ما يلي :

- سقوف متهالكة و أعمدة متلاشية وجدران متآكلة .
- خيوط كهربائية عارية و المتسببة في وقوع أخطار.
- أبواب في حالة عطب و أخرى متلاشية .
- جدران مشوهة المنظر بسبب عدم صباغتها منذ فترة طويلة .
- أسوار قصيرة تسهل عملية التسلق إلى سطوح المحلات .
- الإنارة العمومية غير متوفرة الشئ الذي يجعل فضاء السوق غير آمن .
- مكاتب إدارية للمشرفين على الأسواق غيرموجودة أو مهملة لا تساعد على تأدية المهام
- قنوات الصرف الصحي متهالكة و لا تحضى بعملية التنقية .
- عدم توفر أغطية للبالوعات الشيء الذي يؤدي إلى وقوع أخطار .
- أرضية متآكلة و محفرة تتسبب في عرقلة السير.
- حالة المرافق الصحية في حالة كارثية و أخرى غير مستعملة بسبب وضعيتها .
- عدم توفر حنفيات إخماد الحريق في جل هذه المرافق .

إلا أنه تجدر الاشارة الى جماعة الدار البيضاء قامت بتخصيص مبلغ مالى الغاية منه ترميم أسواق الجماعية ، و في هدا الاطار قامت المصالح التقنية بترميم و اصلاح كل من قسارية مولاي العربي العلوي و سوق السلامة **1** إلا هذه الاصلاحات لها ما لها و عليها ما عليها .

ج – إشكالات اقتصادية :

كان قدر الأسواق الجماعية التابعة لمقاطعة سيدي عثمان أن تتواجد في ظل مجموعة من الإكراهات الاقتصادية مما يجعل هذه المنطقة تكون اقتصادية بامتياز، ففضلا عن أسواق الجملة

للخضر و السمك و المجازر الجماعية و الأسواق الكبرى كمرجان وآسيما و بيم ، هناك إكراه آخر و هو انتشار البيع بالتجوال و الذي يقدم جميع البضائع للمتبضعين ، وأمام هذه الوضعية تظل هذه الأسواق الحلقة الأضعف في هذه المنظومة الاقتصادية القوية مما زاد في أزمتها و كسادها ، و أدى هذا الوضع الى لجوء عدد من التجار إلى إغلاق محلاتهم ، أضف إلى ذلك غياب سياسات عمومية لدعم وتطوير الأسواق الجماعية . كما أن غياب تواصل مختلف الغرف المهنية و التجارية مع تجار هذه المرافق يجعلها في عزلة دائمة.

د – إشكالات تنظيمية و إدارية :

- غياب إطار منظم للمهن و محدد لمعايير الأنشطة الممارسة في السوق .
- عدم احترام معايير سوسيو اقتصادية لتوزيع الفضاءات داخل السوق .
- ضعف التأطير و التكوين لدى جمعيات التجار و عدم مواكبتهم من طرف الإدارة .
- غياب رؤية تشاركية مندمجة لتنمية هذه المرافق .
- انعدام الجانب اللوجيستيكي .
- غياب إطار منظم للحماية القانونية للمشرفين على الأسواق .
- استغلال فوضوي لفضاء السوق أدى إلى عرقلة المرور.
- تجميد و توقيف مسألة البث في ملفات تسوية الوضعية .
- غياب دعم السلطة المحلية لتنفذ بعض القرارات .
- ضعف تتبع جودة الخدمات المقدمة بسبب انعدام التنسيق بين مختلف مصالح المقاطعة .

خ – إشكالات جبائية :

- عدم البث في استخلاص الواجبات الكرائية لأسواق : (مجمع التجارة و الصناعة التقليدية بدرب البلدية – المركز التجار سيدي عثمان – سوق للامريم المجاور لملحقة للامريم) المتوقفة منذ **2006** حسب القرار الجبائي بسبب عدم بث مجلس جماعة الدار البيضاء في ملتمسات مجلس مقاطعة سيدي عثمان الرامية إلى إعادة النظر في السومة الكرائية المرتفعة و فتح الواجهات الخلفية للمحلات التجارية .
- الباقي استخلاصه من الواجبات الكرائية المتراكمة .
- عدم استخلاص مجموعة من الرسوم : الإشهار ،الواقي ،استغلال الملك العمومي وغيرها

و – إشكالات بيئية و أمنية :

تعاني الأسواق الجماعية بالمقاطعة من غياب مقاربة بيئية :

- عدم الاهتمام و الاعتناء ببعض الفضاءات الخضراء بالأسواق .
- انتشار الأزبال و القاذورات بسبب امتناع الشركة المفوض لها القطاع ولوج السوق أو القيام بالمتعين في أماكن أخرى .
- انتشار الدواب و الكلاب الضالة .

- انتشار الجرذان و الحشرات .
- الاستعمال الفوضوي لمادتي الماء و الكهرباء بطريقة مجانية في بعض الأسواق.

كما تعاني الأسواق من غياب رؤية أمنية .

- انتشار ظاهرة السرقة و السطو على الزبناء .
- استغلال بعض الأماكن الغير المكشوفة بالسوق لشرب الخمر و لعب القمار و غيرها .
- تزايد المتشردين و المنحرفين .

خلاصـــة :

هذه مجموعة من المشاكل و الاكراهات التي تجعل من هذه المرافق غير قادرة على مواكبة التطور الاقتصادي السريع، و طرق التسيير التقليدية لم تعد صالحة للرفع من مرد ودية وإنتاجيتها، بل أنه تم تسجيل عزوف الزبناء إلى ولوج السوق بسبب المشاكل السالفة الذكر، وبالتالي اقتصار الرواج على أيام في الأسبوع أو مناسبات معينة .

كما تجدر الإشارة على أنه إذا كانت بعض الأسواق قد حددت حسب الخبرة التقنية على أنها بنايات آيلة للسقوط فان لم يتدارك المسئولون بجماعة الدار البيضاء الموضوع فان ناقوس الخطر قد دق لباقي الأسواق الجماعية الأخرى .

كما أن مصلحة تدبير الأسواق الجماعية ترى مجموعة من الملاحظات لابد من الإدلاء بها:

- بلورة مقاربة تشاركية متكاملة لحل ملف سوق القريعة سيدي عثمان الغير مهيكل.
- تبني إستراتيجية مجتمعية مندمجة وشاملة للقضاء على ظاهرة الباعة الجائلين والفراشة على غرار ما قامت به مقاطعات حضرية أخرى.
- تشجيع التجار و تأهيل هذه المرافق وتنمية المداخيل الجبائية عن طريق البث في ملفات تسوية الوضعية المتوقفة منذ مدة .
- فتح نقاش جدي وواقعي مع ممثلي التجار والمجتمع المدني بالأسواق للوقوف على المشاكل الحقيقية لها ووضع آليات الحل.
- إلزام جماعة الدار البيضاء بالقيام بالأشغال الضرورية من أجل تمكين تجار بعض الأسواق من الحصول على العدادات الفردية المائية والكهربائية.
- تأهيل المرافق الصحية بمختلق الأسواق في ظل تزايد نسبة الأمراض المزمنة (داء السكري – الضغط الدموي .....).